الحكومة تهدد قناة «سي. بي. سي» والرئاسة تنفي ملاحقة باسم... وأمريكا في مرمى «الإخوان»

«المحروسة» على موعد جديد مع الإضراب العام.. السبت

القاهرة - «وكالات»: قالت وسائل اعلام رسمية امس إن الحكومة المصرية هددت بإلغاء ترخيص قناة تلفزيونية مستقلة تبث برنامجا إعلاميا ساخرا مشهور استجوبته النيابة في الآونة الأخيرة لاتهامه باهانة الرئيس محمد مرسي.

وقام باسم يوسف -الذي اشتهر ببرنامج ساخر قدمه عبر الإنترنت بعد الانتفاضة التي اطاحت بالرئيس السابق حسني مبارك عام -2011 بتسليم نفسه يوم الأحد بعدما اصدر النائب العام امرا بضبطه.

واتهمت النيابة يوسف -الذي يبث برنامجه على قناة سي.بي. سي ويشبه ببرنامج الإعلامي الأمريكي الساخر جون ستيورات «ديلي شو»- بازدراء الإسلام وتقويض مكانة الرئيس. واخلت النيابة سبيله يوم الأحد بكفالة.

وقالت وكالة انباء الشرق الاوسط الرسمية إن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وجهت انذارا إلى قناة سي.بي.سي بإلغاء ترخيصها لأن البرنامج الذي يقدمه يوسف اخل بضوابط العمل داخل المنطقة الإعلامية الحرة التي تعمل بها القناة وقنوات اخرى عديدة.

ونقلت الوكالة عن الهيئة القول إن «البرنامج يتضمن إسفافا وتطاولا وتلميحات جنسية وألفاظا نابية». وقالت الوكالة «وجهت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة إنذارا إلى سي.بي.سي بإلغاء ترخيصها في حالة عدم الالتزام بضوابط العمل داخل المنطقة الإعلامية الحرة».

ونقلت الوكالة عن إدارة القناة انها حريصة على الالتزام بالقانون ومواثيق الشرف الإعلامي وشروط التراخيص في كل ما تبثه.

بالمقابل أكدت الرئاسة المصرية التزامها باحترام حرية التعبير وحرية الصحافة والإعلام، نافية الوقوف وراء الاجراءات القضائية ضد باسم يوسف، بعدما عبرت الولايات المتحدة عن قلقها من التطورات في مصر.

وجاء في بيان صحافي على صفحة الرئاسة المصرية على فيسبوك ان «استدعاء النيابة لأي مواطن مصري بغض النظر عن صفته وشهرته هو قرار من صميم اختصاص النائب العام الذي يعمل بشكل مستقل وبدون اي تدخل من رئاسة الجمهورية».

«6 إبريل» تحشد الشارع.. وكيري يعرب عن قلق واشنطن

متظاهرة تحمل شعار شباب 6 ابريل

جانب من اعتصامات سابقة

البلتاجي: لا علاقة لنا بحادثة الأزهر... ونرفض «أخونة الكوارث»

القاهرة - «وكالات»: ردت جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وجناحها السياسي، حزب «الحرية والعدالة»، بعنف على تقارير إعلامية اتهمتها بالوقوف خلف حادثة التسمم بالأزهر بهدف إحراج شيخ الأزهر ودفعه للاستقالة. وندد القيادي في «الحرية والعدالة» محمد البلتاجي، بما اعتبره «أخونة للكوارث» قائلا إن الأخونة باتت «السيخ المحمي» الذي يخرجونه بوجه من يريد النقدم.

وقال البلتاجي، في تعليقات كتبها امس على صفحته الرسمية بموقع «فيسبوك» إن «المسؤولين عن تسمم الطلاب يندرون بأخونة الكارثة ويتهمون اتحاد الطلاب الاخواني «المنتخب» بافتعال الأزمة!!!» مستعرضا عدة عناوين صحفية تربط بين الجماعة وما جرى لمئات من طلاب الأزهر. وأضاف البلتاجي: «الأخونة هي السيخ المحمي الذي يخرجونه لك كلما هممت بالتقدم للأمام ليجبروك على التراجع خطوات للوراء... يريد الشعب من الرئيس أن يوقف الفساد والظلم وأن يحقق العدل والرفاه بينما هؤلاء يشترطون على الرئيس ألا يغير أي من القيادات التي اختارها حسني مبارك وصفوت الشريف وكلما هم بالتغيير ارتفعت الاصوات «الاخونة...الأخونة»».

وأضاف البيان أن الرئاسة «لم تتقدم بأي بلاغ ضد الإعلامي باسم يوسف أو أي شخص آخر، وأن النظام القانوني في مصر يتيح لأي شخص التقدم ببلاغ للنائب العام». وأعربت الولايات المتحدة عن قلقها إزاء حرية التعبير وحقوق الانسان في مصر. وقالت فيكتوريا نولاند المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية في تصريح الاثنين «لدينا بواعث قلق من خنق حرية التعبير في مصر»، مشيرة الى قرار ضبط وإحضار يوسف لم الافراج عنه بكفالة 2200 دولار الاحد. وقالت للصحافيين إن «هذه القضية إلى جانب أوامر اعتقال صدرت في الآونة الأخيرة بحق نشطاء سياسيين آخرين دليل على اتجاه مقلق يشهد تزايدا في القيود على حرية التعبير».

وكان حزب الحرية والعدالة، الجناح السياسي للإخوان المسلمين، انتقد ما وصفه بـ«التدخل السافر في الشان الداخلي المصري» من جانب الإدارة الأمريكية، وذلك عقب انتقادات نولاند. وقال الحزب في بيان: «تلك الجراة الشديدة وذلك الاستعجال غير المتحفظ اللذان يعتريان تصريحات المتحدثة الأمريكية وإقدامها على التدخل السافر في الشان الداخلي المصري، يثيران علامات استفهام كبيرة عن توجهات الإدارة الأمريكية».

وأعرب الحرية والعدالة عن إدانته المطلقة والشديدة لتصريحات نولاند، مؤكدا أنها «لن تحتمل تفسيرا في الشارع المصري إلا على اساس أنها تمثل ترحيبا ورعاية من الولايات المتحدة لازدراء الشعائر الدينية من قبل بعض الإعلاميين».

وعلى صعيد منفصل دعت حركة شباب 6 ابريل المصرية إلى إضراب عام ومظاهرات بالميادين الرئيسية في القاهرة ومحافظات البلاد يوم السبت المقبل في ذكرى تأسيس الحركة، في الوقت الذي قال فيه وزير الخارجية الأمريكي جون كيري إن لدى الإدارة الأمريكية «قلقا فعليا حيال المسار الذي تسلكه مصر». فقد أعلنت حركة شباب 6 ابريل وحركات معارضة عزمها التظاهر بالميادين الرئيسية بالقاهرة والمحافظات بعد ظهر السبت المقبل، احتجاجا على ما أسموه «قتل المعارضين خلال مظاهرات ووقفات احتجاجية على النظام، وعلى محاولات تكبيل الحريات، وسوء الأوضاع الإنسانية والمعيشية في البلاد».

وقالت مصادر إن الحركة ستطلق خلال المظاهرات دعوة للإضراب العام، مشيرة إلى أن الأوضاع في مصر سياسيا واقتصاديا باتت في ترد مستمر. من ناحية أخرى قال وزير الخارجية الأمريكي جون كيري مس الاول إن لدى الرئيس باراك أوباما والإدارة الأمريكية «قلقا فعليا حيال المسار الذي تسلكه مصر». وقال كيري بعد شهر من زيارته لمصر، «نحن في إدارة أوباما نتشارك قلقا فعليا حيال المسار الذي تسلكه مصر كما يبدو». وأضاف «نأمل أن يكون الوقت ما زال متاحا لتغيير المسار. ولكن الاعتقالات الأخيرة وأعمال العنف في الشوارع وواقع أن المعارضة ليست مشمولة «بالعملية السياسية»، كل هذا يشكل مبعث قلق».

صنعاء: مطالبات رسمية لصالح بالبقاء خارج اليمن

علي صالح

صنعاء - «وكالات»: وصل الرئيس اليمني المخلوع علي عبد الله صالح إلى السعودية امس الاول لإجراء فحوص طبية وقال مسؤول حكومي إنه يجب أن يظل في الخارج لأن وجوده في اليمن يستفز الانفصاليين والمتمردين. ولا يزال لصالح نفوذ كبير في اليمن برغم تنحيه بموجب اتفاق تم التوصل إليه بوساطة خليجية عام 2012 بعد احتجاجات على حكمه استمرت عاما. وتخشى دول الخليج والغرب أن يعطل استمرار نفوذه عملية التحول السياسي الدقيقة في اليمن ويحرف مسارها الى الفوضى. وتشعر تلك الدول بالقلق بخصوص نشاط المتشددين المرتبطين بالقاعدة في اليمن وتعمل على اعادة الاستقرار هناك.

وقالت مصادر يمنية إن الضغوط تتزايد على صالح كي يرحل إلى الخارج تحقيقا للتوتر السياسي لاسيما بعد إعلانه أنه سيرأس وفد حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه في حوار وطني بدأ الشهر الماضي.

وقال علي الصراري وهو مساعد لرئيس الوزراء محمد سالم باسندوة إن وجود صالح يستفز الانفصاليين الجنوبيين والمتمردين الحوثيين ونشطاء الانتفاضة التي ساعدت على الإطاحة به. وقال الصراري لرويترز إن رحيل صالح سيعث ارتياح ووجوده في اليمن مثار قلق لأنه وراء جانب كبير من الأفعال المثيرة للتوتر.

وأضاف أن رحيله للعلاج يجب أن يتبعه عزله عن الحياة السياسية ومنعه من التمتع بأي نفوذ فيها.

وما زال صالح «69 عاما» هو الامين العام لحزب المؤتمر الشعبي العام وكان متوقعا منذ فترة طويلة أن يسافر الى الخارج للمزيد من العلاج من جروح أصيب بها في تفجير في عام 2011.

لكن الموقع الإلكتروني للمؤتمر الشعبي العام قال إنه أرجا سفره إلى الرياض إلى ما بعد افتتاح محادثات المصالحة الوطنية التي لم يحضرها في 18 مارس.

مطالبات للثوار بـ«ضمانات».. و«فابيوس» يؤكد: الأسد لن ينتصر

سوريا: فرنسا متمسكة بتسليح المعارضة لحل الأزمة .. والأردن تفكر في «خيار درعا»

عواصم - وكالات: أعلن وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس أن بلوغ حل سياسي في سوريا يستدعي إحداث توازن بين النظام والمعارضة السوريين، مؤكدا أنه «لا بد من توفر ضمانات» لإمداد المعارضين بالسلاح.

وقال فابيوس إنه لا بد أن يكون هناك حوار جاد بين المعارضة وعناصر من النظام ليس بينها الرئيس بشار الأسد لتشكيل حكومة انتقالية. وأضاف أن الأسد يقول إنه سينتصر في المعركة الجارية منذ نحو عامين، لكنه لن يقدر على ذلك، حسب تعبيره.

وأشار إلى أن رئيس الائتلاف الوطني السوري المعارض المستقيل أحمد معاذ الخطيب سبق أن تقدم بهذا المقترح تحديدا.

وكان الخطيب عرض قبل شهرين مبادرة للتحاور مع مسؤولين في النظام لم تتلطخ أيديهم بدماء السوريين -خاصة مع نائب الرئيس فاروق الشرع- من أجل وضع حد للعنف وتحقيق انتقال سياسي. ووضع لذلك شروطا من بينها إطلاق عشرات الآلاف من المعتقلين، لكن المبادرة لم تلق استجابة من الحكومة السورية.

وفي مقابلة مع قناة الجزيرة القطرية، قال وزير الخارجية الفرنسي إن هناك فسحة حتى مايو القادم لاتخاذ قرار برفع الحظر المفروض على تزويد المعارضة السورية بالسلاح.

وأضاف أن الدول الأوروبية تبحث ضمانات لكي لا تقع الأسلحة التي قد تعطى لقوات المعارضة السورية في أيدي النظام أو أيدي جماعات قد تسيء استخدامها. وكان يلمح إلى ما يسمى «الجماعات الجهادية» التي تقاتل في سوريا إلى جانب الجيش الحر مثل جبهة النصرة.

وخلال اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الذي عقد في 24 من الشهر الماضي بالعاصمة الإيرلندية دبلن، فشلت فرنسا وبريطانيا في إقناع الدول الأوروبية الأخرى برفع الحظر المفروض على تزويد المعارضة السورية بالسلاح.

وتحدثت تقارير إعلامية عن جولة سيقوم بها قريبا وفد يمثل قيادة أركان الجيش الحر في دول عربية لطلب تزويد مقاتلي المعارضة بأسلحة تشمل مضادات طيران ودروعا وكمامات واقية من الغاز.

اللاجئون السوريون يعانون في المخيمات

يشار إلى أن القمة العربية الـ24 التي عقدت الأسبوع الماضي في الدوحة منحت كل دولة عضو في الجامعة العربية حق تزويد المعارضة السورية بالسلاح. وخلال تلك القمة منحت الجامعة العربية للائتلاف الوطني السوري مقعد سوريا فيها.

وعلى صعيد منفصل كشف رئيس الوزراء الأردني عبد الله النسور عن أن بلاده تدرس إقامة منطقة آمنة في جنوب سوريا على الحدود مع الأردن لمعالجة التدفق الكبير في أعداد اللاجئين السوريين، كما تحدث عن توجه بإعلان مناطق شمال الأردن «منكوبة».

ونقل كتاب صحافيون حضروا لقاء جمعهم بالنسور مساء أمس الاول أن الأخير تحدث عن أن الحكومة، وفي إطار معالجتها للتدفق الكبير للاجئين السوريين، ستعلن في وقت قريب عن أن محافظتي المفرق وإربد مناطق منكوبة، وأن القرار قد يمتد لمحافظة عجلون التي تشهد تدفقا كبيرا للاجئين السوريين.

وأشار النسور في حديثه إلى أن هذا القرار لم يتخذ بعد وأنه خاضع للدراسة، رغم إشارته إلى أن هناك مناطق في الشمال باتت منكوبة فعلا وخاصة لواء الرمثا الحدودي مع محافظة درعا السورية.

وبرر رئيس الوزراء الأردني القرار بتوقعات الأردن بوصول عدد اللاجئين السوريين إلى مليوني لاجئ في حال انفجرت الأوضاع في سوريا في الفترة المقبلة، فيما سيصل العدد إلى مليون لاجئ في حال استمر التدفق وفق الوتيرة الحالية، إذ يصل عدد السوريين اللاجئين للأردن إلى ألفين يوميا، مشيرا إلى إمكانية اللجوء إلى مجلس الأمن لمطالبة المجتمع الدولي بالقيام بدوره حيال العبء الذي يتحمله الأردن في استقبال اللاجئين.

لكن أبرز ما تحدث عنه النسور كان دراسة الأردن لإقامة منطقة آمنة في جنوب سوريا، وخاصة في محافظة درعا الحدودية مع شمال المملكة.

ونقل عدد من الحضور عن النسور ترويجه لما أسماه بعضهم «خيار درعا»، والمتمثل بوجود تفكير لدى الأردن لإقامة منطقة آمنة يلجأ إليها السوريون في حال نجحت المعارضة السورية بالسيطرة على المحافظة وإخراج قوات الأسد منها.

غير أن رئيس الوزراء الأردني تحدث عن تعقيدات لتطبيق هذا الخيار، ومنها أن النظام مازال يحتفظ بقوات على الأرض فضلا عن الطيران في الجو.

واعتبر أن من المبكر الحديث عن توجه الأردن لمجلس الأمن لاتخاذ قرار بهذا الشان، لافتا إلى التوجه للاتصال بأطراف دولية لتطبيق هذا القرار.

ويكشف سياسيون أردنيون عن أن الملك عبد الله الثاني سيناقش مسالة المنطقة الآمنة في درعا مع الرئيس الأمريكي مجددا خلال زيارة سيقوم بها لواشنطن الشهر الجاري يلتقي فيها أيضا وزير الخارجية وعددا من أركان الإدارة والكونغرس الأمريكي».